الأمم المتحدة
A/RES/79/227
الجمعية العامة
Distr.: General
23 December 2024

**الدورة التاسعة والسبعون**
البند 24 من جدول الأعمال
**التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية**

# قرار اتخذته الجمعية العامة في 19 كانون الأول/ديسمبر 2024

*[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/79/443، الفقرة 11)]*

## 227/79 - التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية

***إن الجمعية العامة،***

***إذ تشير*** إلى قراراتها 178/65 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2010 و 220/66 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2011 و 228/67 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2012 و 233/68 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2013 و 240/69 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2014 و 223/70 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2015 و 245/71 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2016 و 238/72 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2017 و 253/73 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2018 و 242/74 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2019 و 235/75 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2020 و 222/76 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2021 و 186/77 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2022 و 168/78 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2023،

***وإذ تعيد تأكيد*** قرارها 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وإذ تعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام 2030، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفّذ من تلك الأهداف،


الرجاء إعادة استعمال الورق

***وإذ تعيد أيضا تأكيد*** قرارها 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتدعمُها وتكملُها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

***وإذ تشير*** إلى إعلان مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي[1]، وخصوصا مبادئ روما الخمسة المتعلقة بالأمن الغذائي العالمي المستدام، وإذ تلاحظ إعلان روما عن التغذية[2]، وإطار العمل[3] الذي يوفر مجموعة من خيارات السياسة العامة والاستراتيجيات الطوعية لتستخدمها الحكومات، حسب الاقتضاء، اللذين اعتمدا في المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية المعقود في روما من 19 إلى 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2014،

***وإذ تشير أيضا*** إلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[4]، وجدول أعمال القرن 21[5]، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21[6]، وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة[7] وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)[8]، وتوافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[9]، والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام 2005[10]، وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري[11]، وبرنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا[12] للعقد 2022-2031، وخطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية – إعلان مجدد لتحقيق الازدهار القادر على الصمود[13]، وإذ تتطلع إلى اعتماد برنامج العمل الجديد للبلدان النامية غير الساحلية للعقد 2024-2034،

---

(1) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الوثيقة WSFS 2009/2.

(2) منظمة الصحة العالمية، الوثيقة EB 136/8، المرفق الأول.

(3) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(4) *تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، 3-14 حزيران/يونيه 1992*، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار 1، المرفق الأول.

(5) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(6) القرار دإ-2/19، المرفق.

(7) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، 26 آب/أغسطس – 4 أيلول/سبتمبر 2002 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار 1، المرفق.

(8) المرجع نفسه، القرار 2، المرفق.

(9) *تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، 18-22 آذار/مارس 2002* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار 1، المرفق.

(10) القرار 1/60.

(11) القرار 239/63، المرفق.

(12) القرار 258/76، المرفق.

(13) القرار 317/78، المرفق.

***وإذ تعيد تأكيد*** اتفاق باريس[14]، وإذ تشجع جميع أطرافه على تنفيذه تنفيذا تاما وتشجع الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[15] التي لم تودع بعد صكوكها للتصديق عليها أو قبولها أو الموافقة عليها أو الانضمام إليها، حسب الاقتضاء، على أن تقوم بذلك في أقرب وقت ممكن،

***وإذ تبرز*** أوجه التآزر بين تنفيذ خطة عام 2030 واتفاق باريس، وإذ تلاحظ بقلق الاستنتاجات الواردة في التقارير الخاصة[16] الصادرة عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، والاستنتاجات المنبثقة عن مساهمات الأفرقة العاملة الأول والثاني والثالث، وكذلك التقرير التجميعي لتقرير التقييم السادس الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية، الذي يمثل تقييما لتغير المناخ أكثر شمولا وقوة من تقرير التقييم الخامس، مع التسليم بأهمية اعتماد أفضل المعارف العلمية المتاحة من أجل تحقيق الفعالية في العمل المناخي ورسم السياسات في مجال المناخ،

***وإذ ترحب*** بعقد الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي عقدت في دبي، الإمارات العربية المتحدة، في الفترة من 30 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 13 كانون الأول/ديسمبر 2023، وإذ تلاحظ عقد الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في باكو، في الفترة من 11 إلى 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، وإذ تتطلع إلى الدورة الثلاثين لمؤتمر الأطراف المقرر عقدها في مدينة بيليم، البرازيل، في الفترة من 10 إلى 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2025،

***وإذ تلاحظ*** عقد مؤتمر قمة الطموح المناخي بدعوة من الأمين العام في 20 أيلول/سبتمبر 2023،

***وإذ ترحب*** بالاجتماع السادس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، الذي عُقد في كالي، كولومبيا، في الفترة من 21 تشرين الأول/أكتوبر إلى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 بشأن موضوع "السلام مع الطبيعة"، وإذ تشير إلى إطار كونمينغ – مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي[17]، الذي اعتمد في الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، وتحث على تنفيذه على نحو مبكر وفعال وشامل للجميع،

***وإذ ترحب أيضا*** بمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي انعقد في بوينس آيرس في الفترة من 20 إلى 22 آذار/مارس 2019 وبوثيقته الختامية[18]، وإذ تسلم بالدور الهام الذي يؤديه التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تعزيز شراكات فيما بين البلدان النامية تؤدي إلى إنهاء الفقر والجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية، وإلى تعزيز الزراعة المستدامة،

***وإذ تعيد تأكيد*** الخطة الحضرية الجديدة التي اعتُمدت في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) المعقود في كيتو في الفترة من 17 إلى 20 تشرين الأول/

(14) اعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ-21.

(15) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822.

(16) Global Warming of 1.5 °C, Climate Change and Land: An IPCC Special Report on Climate Change, Desertification, Land Degradation, Sustainable Land Management, Food Security, and Greenhouse Gas Fluxes in Terrestrial Ecosystems and The Ocean and Cryosphere in a Changing Climate.

(17) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الوثيقة CBD/COP/15/17، المقرر 4/15، المرفق.

(18) القرار 291/73، المرفق.

أكتوبر 2016[19]، وإذ ترحب بانعقاد الدورة الثانية لجمعية موئل الأمم المتحدة التي نُظمت في نيروبي في الفترة من 5 إلى 9 حزيران/يونيه 2023، وإذ تعيد أيضا تأكيد أهمية تعزيز إدماج الأمن الغذائي والاحتياجات التغذوية لسكان المناطق الحضرية، لا سيما فقراء المناطق الحضرية، في التخطيط الحضري وتخطيط الأراضي، من أجل القضاء على الجوع وجميع أشكال سوء التغذية، وكذلك تعزيز تنسيق سياسات الأمن الغذائي والزراعة المستدامَين في المناطق الحضرية وشبه الحضرية والمناطق الريفية،

***وإذ تشير*** إلى إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 وإلى مبادئه التوجيهية[20]، وإذ تشير أيضا إلى تشجيعه على إجراء تدريبات منتظمة على التأهب لمخاطر الكوارث ومنعها والتصدي لها والتعافي من آثارها، على الصعيدين الوطني والمحلي، بهدف كفالة التصدي السريع والفعال للكوارث وما يتصل بها من حالات النزوح، بما في ذلك إمكانية الحصول على الإمدادات الأساسية من الأغذية ومواد الإغاثة غير الغذائية، بما يلائم الاحتياجات المحلية، وإذ تحيط علما بالإعلان السياسي الصادر عن الاجتماع الرفيع المستوى المعني باستعراض منتصف المدة لإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 والذي اعتُمد في 18 أيار/مايو 2023[21]،

***وإذ تعيد تأكيد*** أهمية دعم خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، وخطة تنفيذها العشرية الثانية، باعتبارهما إطارا استراتيجيا لضمان إحداث تحوّل اجتماعي واقتصادي إيجابي في أفريقيا في غضون السنوات الخمسين القادمة، وبرنامجه الخاص بالقارة الوارد في قرارات الجمعية العامة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والمبادرات الإقليمية مثل البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا،

***وإذ تشير*** إلى الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب والتصدي لها المعقود في نيويورك في 20 أيلول/سبتمبر 2023، وإلى الاجتماع الرفيع المستوى بشأن التغطية الصحية الشاملة المعقود في نيويورك في 21 أيلول/سبتمبر 2023، والاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن مكافحة داء السل، المعقود في نيويورك في 22 أيلول/سبتمبر 2023، ونتائجه[22]، والاجتماع الثالث الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها المعقود في نيويورك في 27 أيلول/سبتمبر 2018 والإعلان السياسي الصادر عنه[23]، وإذ تتطلع إلى الاجتماع الرفيع المستوى المقبل بشأن الأمراض غير المعدية المقرر عقده في أيلول/سبتمبر 2025، *وإذ* ترحب بالاجتماع الرفيع المستوى بشأن مقاومة مضادات الميكروبات المعقود في نيويورك في 26 أيلول/سبتمبر 2024 وباعتماد الإعلان السياسي الصادر عنه[24]، وإذ تشير إلى التعريف الإجرائي لنهج الصحة الواحدة، الذي وافق عليه فريق الخبراء الرفيع المستوى المعنى بنهج الصحة الواحدة وحظي بتأييد منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية لصحة الحيوان وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة،

(19) القرار 256/71، المرفق.

(20) القرار 283/69، المرفق الثاني.

(21) القرار 289/77، المرفق.

(22) القرار 5/78، المرفق.

(23) القرار 2/73.

(24) القرار 2/79، المرفق.

***وإذ تعرب عن القلق*** لأن الأسباب المتعددة والمعقدة لأزمات الغذاء التي تحدث في مناطق مختلفة من العالم وتؤثر في البلدان النامية، ولا سيما البلدان المستوردة الصافية للأغذية، وآثارها في الأمن الغذائي والتغذية تُوجب على الحكومات الوطنية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والمجتمع الدولي التصدي لها على نحو شامل ومنسق في كل من الأجل القصير والمتوسط والطويل، وإذ تكرر التأكيد على أن الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية هي الفقر، وتزايد اللامساواة، وعدم الإنصاف، والافتقار إلى سبل الحصول على الموارد وفرص توليد الدخل، وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وآثار تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، والكوارث والنزاعات والتوترات الجيوسياسية، وإذ لا يزال يساورها القلق مما قد يمثله التقلب المفرط في أسعار الغذاء من تحد خطير لمكافحة الفقر والجوع وللجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما تلك المتعلقة بالقضاء على الجوع وجميع أشكال سوء التغذية، وإعمال الحق في الغذاء الكافي،

***وإذ تشير*** إلى خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة 2017-2030[25]، وإذ تحيط علما بإعلان سول بشأن الغابات، المعتمد في 6 أيار/مايو 2022 في مؤتمر الحراجة العالمي الخامس عشر، واللذين يسلم كلاهما بأن الغابات توفر منتجات ضرورية وخدمات أساسية للنظم الإيكولوجية، مثل الخشب والغذاء والوقود والعلف والمنتجات غير الخشبية والمأوى، فضلا عن الإسهام في حفظ التربة والمياه والهواء النقي، وبأن الإدارة المستدامة للغابات والأشجار خارج نطاق الغابات أمر حيوي لتنفيذ خطة عام 2030 على نحو متكامل، وبأن الغابات والإدارة المستدامة للغابات تحولان دون تدهور الأراضي والتصحر وتحدان من أخطار حدوث الفيضانات والانهيارات الأرضية والانهيارات الثلجية والجفاف والعواصف الغبارية والعواصف الرملية والحرائق وغيرها من الكوارث، وإذ تشدد في هذا الصدد على دور جميع أنواع الغابات، بما في ذلك الغابات الشمالية والمعتدلة والمدارية، في توفير الأمن الغذائي والتغذية،

***وإذ تحيط علما*** بالدورتين الحادية والخمسين والثانية والخمسين للجنة الأمن الغذائي العالمي، المعقودتين تباعا في روما خلال الفترة من 23 إلى 27 تشرين الأول/أكتوبر وفي 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، ومن 21 إلى 25 تشرين الأول/أكتوبر 2024، ***وإذ تحيط علما أيضا*** باعتماد التقريرين النهائيين والنتائج الرئيسية، ***وإذ تحيط علما*** باعتماد اللجنة للخطوط التوجيهية الطوعية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات في سياق الأمن الغذائي والتغذية، والتوصيات السياساتية بشأن تعزيز جمع واستخدام بيانات الأمن الغذائي والتغذية وما يتصل بذلك من أدوات تحليلية، والتوصيات السياساتية بشأن الحد من أوجه عدم المساواة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية،

***وإذ تحيط علما مع التقدير*** بمؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية لعام 2021 الذي عقد بدعوة من الأمين العام في 23 و 24 أيلول/سبتمبر 2021، وكذلك بالاجتماع السابق لمؤتمر القمة الذي عقد في روما في الفترة من 26 إلى 28 تموز/يوليه 2021، وإذ تلاحظ موجز الرئيس وبيان العمل بشأن مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية اللذين أصدرهما الأمين العام، وإذ تحيط علما مع التقدير أيضا بعملية تقييم منجزات مؤتمر قمة الأمم المتحدة الثاني المعني بالمنظومات الغذائية الذي عقده الأمين العام واستضافته الحكومة الإيطالية بروما في الفترة من 24 إلى 26 تموز/يوليه 2023،

(25) انظر القرار 285/71.

***وإذ تحيط علما*** بإعلان ماتيرا بشـــأن الأمن الغذائي والتغذية والمنظومات الغذائية الذي اعتمدته مجموعة العشرين،

***وإذ ترحب*** بإطلاق التحالف العالمي ضد الجوع والفقر، وإذ تسلّط الضوء على أهمية توحيد الجهود العالمية لمواجهة التحديات المشتركة المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية والتنمية الاجتماعية،

***وإذ تشير*** إلى القرار 2019/7 المؤرخ 28 حزيران/يونيه 2019 الصادر عن مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمعنون "إدماج نُهج الزراعة المســـتدامة على نحو أكبر، بما في ذلك الإيكولوجيا الزراعية، في أنشـــطة التخطيط المســـتقبلية لمنظمة الأغذية والزراعة"، وإذ تســـلم بأن الإيكولوجيا الزراعية هي نهج من نهُج عدة كفيلة بالإسهام في توفير الغذاء على نحو مستدام للسكان المتزايدة أعدادهم،

***وإذ تحيط علما*** بالعمل الذي أنجزه برنامج المنظومات الغذائية المســـتدامة ضـــمن إطار العمل العشـري للبرامج المتعلقة بأنماط الاسـتهلاك والإنتاج المسـتدامة[26]، وهو مبادرة شـاملة تهدف إلى الإسـراع بالتحول صوب منظومات غذائية أكثر استدامةً،

***وإذ تشجع*** الدول الأعضاء على تعزيز المسارات المبتكرة لتحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وفقا لقرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 1/4 المؤرخ 15 آذار/مارس 2019[27]،

***وإذ تشير*** إلى تفعيل مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا الذي يساعد أقل البلدان نموا على تعزيز قدراتها في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار وعلى تشـــجيع تطوير منظومات الابتكار الوطنية والإقليمية، وتطوير القدرات من أجل إقامة الشـــراكات على صـــعيد التعاون في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار مع البلدان الأخرى في مختلف أنحاء العالم،

***وإذ تلاحظ مع التقدير*** العمل الذي تضـطلع به الهيئات والمنظمات الدولية المعنية، بما فيها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصـندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصـحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمسـاواة بين الجنسـين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) والمركز المشـــترك بين منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية للتقنيات النووية في الأغذية والزراعة، بشـأن التنمية الزراعية وبشـأن تحقيق الأمن الغذائي وتحسـين التغذية وسلامة الأغذية،

***وإذ تشـير*** إلى قرارها 259/70 المؤرخ 1 نيسـان/أبريل 2016 الذي أعلنت فيه عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية (2016-2025) وأيدت إعلان روما عن التغذية وإطار العمل اللذين اعتُمدا في المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، وإلى دعوة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الصـــحة العالمية إلى تنفيذ برنامج عمل للفترة 2016-2025 يراعي الإســـهامات المقدمة من أصـــحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، بواسطة آليات تنسيق مثل هيئة الأمم المتحدة للتغذية[28] ومنتديات شاملة لأصحاب المصلحة المتعددين مثل لجنة الأمن الغذائي العالمي في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة،

(26) A/CONF.216/5، المرفق.

(27) UNEP/EA.4/Res.1.

(28) انظر https://unnutrition.org/.

***وإذ تشير أيضا*** إلى قرارها 239/72 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2017، الذي أعلنت فيه الفترة 2019–2028 عقدا للأمم المتحدة للزراعة الأسرية، مما يبرز دور الزراعة الأسرية في المساهمة في تنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية، وإلى قرارها 284/73 المؤرخ 1 آذار/مارس 2019، الذي أعلنت فيه الفترة 2021–2030 عقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية، مما يبرز الدور الهام لإصلاح النظم الإيكولوجية، بما في ذلك النظم الإيكولوجية المنتِجة، في تحقيق التنمية المستدامة،

***وإذ تحيط علما*** بتنظيم المنتدى العالمي الأول لعقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية (2019–2028) الذي استضافته على شبكة الإنترنت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في الفترة من 19 إلى 22 أيلول/سبتمبر 2022، وإذ ترحب بالالتزامات التي تعهدت بها الحكومات بدعم الزراعة الأسرية وتنفيذ العقد من خلال جهود شاملة، بما في ذلك اعتماد 12 حكومة خطط عمل وطنية للزراعة الأسرية، وإذ تنوه بأن أكثر من 40 حكومة تعكف أيضا على وضع خطط عملها الوطنية[29]،

***وإذ تؤكد مجددا*** أن الزراعة ما زالت قطاعا رئيسيا وأساسيا للبلدان النامية وأنها تشكل المصدر الرئيسي للدخل، لا سيما لأصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعات والمشتغلين بالزراعة الأسرية، وأنها تخلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة على السواء، وإذ تلاحظ أهمية العمل على إزالة جميع أشكال النزعة الحمائية،

***وإذ تظل تشعر ببالغ القلق*** من تكرر حالات انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في مناطق مختلفة من العالم واستمرار تأثيرها سلبا في الصحة والتغذية، وبخاصة في أفريقيا، وجنوب وغرب آسيا، وفي منطقة المحيط الهادئ وأجزاء من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وإذ تؤكد في هذا الصدد الضرورة الملحة لبذل جهود مشتركة على جميع المستويات للتصدي لهذا الوضع بطريقة متسقة وفعالة،

***وإذ تقر*** بأهمية جعل منظومات الأغذية الزراعية أكثر كفاءة وشمولا ومناعة واستدامة، بما في ذلك عن طريق الزارعة والأعمال الزراعية المستدامة، التي ستسهم في نظم الإنتاج الغذائي المستدام وحفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية وستساعد في القضاء على الجوع وسوء التغذية بجميع أشكاله، وإذ تهيب بالدول الأعضاء إلى كفالة أن تدار المناطق الخاضعة للزراعة وتربية الأحياء المائية ومصائد الأسماك والغابات إدارةً مستدامة، ولا سيما بالاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي، بما في ذلك من خلال تحقيق زيادة كبيرة في تطبيق الممارسات المراعية للتنوع البيولوجي مثل التكثيف المستدام، ونهج الإيكولوجيا الزراعية وغيره من النهج المبتكرة، التي تسهم في قدرة نظم الإنتاج هذه على الصمود وفي كفاءتها وإنتاجيتها على المدى الطويل وفي تحقيق الأمن الغذائي وحفظ التنوع البيولوجي واستعادته والحفاظ على الهبات التي تقدّمها الطبيعة للناس، بما في ذلك وظائف وخدمات النظم الإيكولوجية، وإذ تلاحظ أن تحقيق ذلك الهدف يقتضي أن تتوافر من كافة المصادر الموارِدُ المالية الكافية التي يمكن التنبؤ بها ويسهل الحصول عليها،

***وإذ تؤكد*** أن للمياه أهمية حيوية في تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر والجوع، وأن مسائل المياه والطاقة والأمن الغذائي والتغذية مترابطة، وأن المياه لا غنى عنها للتنمية البشرية ولصحة الإنسان ورفاهه، وإذ تلاحظ تعيين المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بالمياه لتحفيز الشراكات والجهود المتضافرة الهادفة للنهوض بالخطة المتعلقة بالمياه،

(29) انظر A/78/233.

***وإذ تشير*** إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة بشأن استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028، في نيويورك في الفترة من 22 إلى 24 آذار/مارس 2023، الذي يشار إليه باسم مؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام 2023، وإذ تتطلع إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه لعام 2026 للتعجيل بتنفيذ الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة، المقرر أن تشترك في استضافته الإمارات العربية المتحدة والسنغال، ومؤتمر الأمم المتحدة لعام 2028 بشأن الاستعراض الشامل النهائي لتنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028، المقرر أن تستضيفه طاجيكستان،

***وإذ تتطلع*** إلى المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية المقرر عقده في إشبيلية، إسبانيا، في عام 2025،

***وإذ تلاحظ بقلق*** النتائج التي توصل إليها تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الأول عن حالة التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة في العالم لعام 2019 والمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، وإذ تضع في اعتبارها أن القطاع الزراعي يعتمد اعتمادا شديدا على التنوع البيولوجي ومكوناته، وكذلك على وظائف وخدمات النظم الإيكولوجية التي ترتكز على التنوع البيولوجي، وأن هذه القطاعات تؤثر أيضا في التنوع البيولوجي بطرق مباشرة وغير مباشرة شتى، كما هو مسلم به في إعلان كانكون بشأن تعميم حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام من أجل تحقيق الرفاهية[30]،

***وإذ تنوه*** بالعمل الذي أنجزته الشراكة العالمية من أجل التربة خلال العقد الماضي للتوعية عالميا ومحليا بأهمية الإدارة المستدامة للتربة بالنسبة للأمن الغذائي العالمي وتقر بالحاجة إلى البحوث والتكنولوجيات والنهج الابتكارية، وإذ تحيط علما بالمبادرات المتخذة في إطار الشراكة العالمية من أجل التربة، بما في ذلك الخطوط التوجيهية الطوعية للإدارة المستدامة للتربة، وإذ تشير إلى أهمية تنفيذها،

***وإذ تحيط علما*** باعتماد خطة عمل الفترة 2020-2030 المتعلقة بالمبادرة الدولية لحفظ التنوع البيولوجي للتربة واستخدامه على نحو مستدام في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي، وإذ تشجع الأطراف والحكومات الأخرى والمنظمات المعنية على تقديم الدعم في تنفيذ خطة العمل وتطويرها وبناء القدرات المتعلقة بها،

***وإذ تعيد تأكيد*** حق كل فرد في الحصول على طعام مأمون وكاف ومغذ، بما يتفق مع الحق في الحصول على غذاء كاف والحق الأساسي لكل فرد في أن يكون في مأمن من الجوع، لكي يتمكن من النمو على نحو كامل والحفاظ على قدراته البدنية والعقلية، وإذ تشدد على ضرورة بذل جهود خاصة لتلبية الاحتياجات التغذوية، ولا سيما احتياجات النساء والأطفال وكبار السن والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والأشخاص ذوي الإعاقة واحتياجات من يعيشون أوضاعا هشة،

***وإذ تسلم*** بأنه يمكن تخفيض وفيات الرضع وصغار الأطفال من خلال تحسين الحالة التغذوية للنساء في سن الإنجاب، ولا سيما أثناء الحمل، وبأن الاقتصار على الرضاعة الطبيعية خلال الأشهر الستة الأولى من الحياة هو الخيار الأمثل لبقاء الطفل وتغذيته وتعزيز الصحة والنمو المعرفي، فضلا عن كونه مبدأ هاما من مبادئ اتباع أنماط غذائية صحية، بوسائل منها مواصلة الرضاعة الطبيعية حتى سن الثانية

(30) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الوثيقة UNEP/CBD/COP/13/24.

وما بعدها مصحوبةً بالغذاء التكميلي المناسب المغذي، وإذ تؤكد، أنه على الرغم من التقدم المطرد المحرز فيما يتعلق بالاقتصار على الرضاعة الطبيعية، إذ بلغت نسبة الرضع المقتصَر في إرضاعهم على الرضاعة الطبيعية ممن تقل أعمارهم عن 6 أشهر في جميع أنحاء العالم 48 في المائة في عام 2023، سيلزم بذل جهود هائلة لبلوغ الغايات العالمية المتعلقة بالتغذية الواردة في خطة عام 2030، وأن حتى هذا المؤشر يتطلب تسريع خطى التقدم،

**وإذ تحيط علما** بالمنشور المعنون "حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، 2024: التمويل من أجل القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكاله" الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية، والمنشور المعنون "وضع المرأة في النظم الزراعية والغذائية" الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والمنشور المعنون "سوء تغذية وإهمال: أزمة التغذية العالمية لدى المراهقات والنساء" الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة،

***وإذ تحيط علما أيضا*** بالمنشور المعنون *"فرصة ببلايين الدولارات: إعادة توجيه الدعم الزراعي لإحداث تحول في المنظومات الغذائية"* الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة،

***وإذ تشير إلى*** إعلان الإمارات العربية المتحدة المتعلق بالزراعة المستدامة والمنظومات الغذائية القادرة على التحمل والعمل المناخي الذي اعتُمد خلال الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ،

***وإذ لا يزال يساورها بالغ القلق*** لأن ما بين 713 مليون شخص و 757 مليون شخص، وفقا لأحدث تقديرات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية، قد يكونوا واجهوا الجوع في عام 2023، أي 1 من أصل 11 شخصا في العالم، ولأن انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الحاد ظل دون تغيير على مدى ثلاث سنوات متتالية في العالم، ولأن نسبة تقدر بنحو 28,9 في المائة من سكان العالم، أي ما يعادل 2,33 بليون شخص، عانت من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الحاد في عام 2023، ولأن تحدياتِ التغذية العالمية تزداد تعقيدا لكون أشكال متعددة من سوء التغذية، بما في ذلك التقزم والهزال ونقص الوزن ونقص المغذيات الدقيقة وزيادة الوزن والسمنة، قد توجد مجتمعة داخل البلد الواحد أو الأسرة المعيشية الواحدة، ومع وصول عدد غير القادرين على تحمل تكاليف نمط غذائي صحي في عام 2022 إلى حوالي 2,8 بليون شخص في العالم[(31)]،

***وإذ تعرب عن بالغ القلق*** لأن العالم، وقد بلغ منتصف المدة المحددة لتنفيذ خطة عام 2030، لا يزال بعيدا عن تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة ولأنه ليس من المرجح، في ضوء وتيرة التنفيذ ونطاقه الحاليين، أن يشجع ذلك على إحداث التغيير التحولي المطلوب ولأن أجزاء كثيرة من العالم

(31) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، "حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، 2024: التمويل من أجل القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكاله" (روما، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2024).

لن تتمكن من تحقيق الغايات في الوقت المقرّر، وإذ تدعو إلى بذل المزيد من الجهود لدعم حدوث التغيير التحولي اللازم،

***وإذ تلاحظ بقلق بالغ*** الوقع السلبي الحاد لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على صحة الإنسان وسلامته ورفاهيته وما تعرضت له المجتمعات والاقتصادات من اختلالات شديدة، وما ألحقته الجائحة من دمار بحياة الناس وسبل عيشهم، وأن أشد الفئات فقرا وضعفا هي الأكثر تضررا من آثارها، وإذ تؤكد من جديد الطموح للعودة إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق وضع وتنفيذ استراتيجيات للتعافي تتسم بالاستدامة والشمول من أجل التعجيل بالتقدم صوب تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تنفيذا كاملا والمساعدة على الحد من مخاطر الصدمات والأزمات والجوائح في المستقبل وبناء القدرة على الصمود في وجهها، بسبل من بينها تعزيز النظم الصحية وتوفير التغطية الصحية الشاملة، وإذ تسلم بأن حصول الجميع على نحو منصف وفي الوقت المناسب على اللقاحات ووسائل العلاج والتشخيص المتعلقة بكوفيد-19 التي تكون مأمونة وجيدة وفعالة وميسورة التكلفة هو جزء صميم من التدابير العالمية المتخَذة على أساس الوحدة والتضامن والتعاون المتعدد الأطراف المتجدد والمبدأ القاضي بألا يترك أحد خلف الركب،

***وإذ تسلم*** بأن الانكماش الاقتصادي، وأوجه عدم المساواة بين الجنسين، والنزاعات، وفقدان التنوع البيولوجي، والجفاف، والآثار السلبية لتغير المناخ، بما في ذلك الظواهر الجوية التي تزداد تواترا وقساوة، هي من بين العوامل الرئيسية التي تسهم في انتكاس التقدم الطويل الأمد الذي أُحرز في مكافحة الجوع على الصعيد العالمي، الأمر الذي يقلّص احتمالات القضاء على الجوع وجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030،

***وإذ تلاحظ*** أن التوسع الحضري المتزايد، والمتوقع معه أن يكون سبعة تقريبا من كل عشرة أشخاص من سكان المدن بحلول عام 2050، يمثل عاملا دافعا لحدوث تغيّرات في منظومات الأغذية الزراعية عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل، وأن هذه التغيرات تشكل على حد سواء تحديات وفرصا للقضاء على الجوع وإنهاء انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وضمان حصول الجميع على أنماط غذائية صحية ميسورة التكلفة، وأن انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد أثر على 31,9 في المائة من البالغين الذين يعيشون في المناطق الريفية في عام 2023 مقارنة بنسبة 29,9 في المائة في المناطق شبه الحضرية و 25,5 في المائة في المناطق الحضرية[32]،

***وإذ تلاحظ بقلق*** ارتفاع أسعار الأغذية والمدخلات الزراعية، بما في ذلك أسعار الأسمدة، وحالات النقص في الأغذية والأسمدة الناجمة عن اضطرابات سلاسل الإمداد، التي تؤثر على غلة المحاصيل وتهدد الإنتاجية والإنتاج الزراعيين في المستقبل، فضلا عن استمرار الأزمة في سلاسل الإمداد وتعطل النقل والشحن، مما يسهم في الارتفاع الحاد لتكاليف الشحن والنقل، الذي يؤثر بشكل خاص على البلدان النامية،

***وإذ تحيط علما*** بالعمل الذي أنجزه فريق الاستجابة للأزمات العالمية المعني بالغذاء والطاقة والتمويل الذي يرأسه الأمين العام ويعقد اجتماعاته،

(32) المرجع نفسه.

***وإذ تعرب عن قلقها*** من تزايد عدد البالغين الذين يعانون من السمنة في العالم، إذ بلغ معدل انتشار السمنة 15,8 في المائة في عام 2022، ومن أن 37 مليون طفل دون سن الخامسة (5,6 في المائة) كانوا يعانون من زيادة الوزن في عام 2022،

***وإذ تعرب عن القلق*** من الاستنتاجات الواردة في المنشور المعنون *"التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية لعام 2024: تحليل مشترك من أجل قرارات أفضل"*،

***وإذ تلاحظ*** أن عددا متزايدا من البلدان، لا سيما في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، تُدمج الأمن الغذائي والتغذية في سياساتها الزراعية وخططها الاستثمارية، وأنه، نتيجة لذلك، يولى للقضاء على الجوع وتحسين الأمن الغذائي وكفالة التغذية الكافية قدرٌ أكبر من الاهتمام في استراتيجيات التنمية الإقليمية من قبيل إعلان مالابو الصادر عن الاتحاد الأفريقي بشأن التعجيل بالنمو والتحول الزراعيين من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة، واستراتيجية الأمن الغذائي والتغذية الصادرة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وإعلان بيورا بشأن الأمن الغذائي، وإطار البرنامج المتعدد السنوات بشأن الأمن الغذائي وتغير المناخ والإطار الاستراتيجي للتنمية الريفية – الحضرية من أجل تعزيز الأمن الغذائي والنمو النوعي، اللذين اعتمدهما منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، ومبادرة القضاء على الجوع في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بحلول عام 2025، ومنبر أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للعمل المناخي بشأن الزراعة، ومبادرة الجماعة الكاريبية "25 بحلول 2025" التي تسعى إلى خفض فاتورة استيراد الأغذية بنسبة 25 في المائة بحلول عام 2025، واستراتيجية الأمن الغذائي والتغذية لجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، ومبادرة الأمن الغذائي العربي، والمبادرة من أجل تكييف الفلاحة الأفريقية مع تغير المناخ، واستراتيجية الزراعة الذكية مناخيا لمنطقة منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى (2018–2030)، وكلها استراتيجيات تؤكد على أهمية الاستثمار في الزراعة، وتنويع الإنتاج الغذائي والأنماط الغذائية، وتوفير التوعية التغذوية الجيدة للمستهلكين، واعتماد تكنولوجيات الاقتصاد في اليد العاملة في إنتاج الأغذية وتصنيعها، وتعزيز حصول المرأة على الدخل، وتعزيز بناء القدرات في تحسين سلامة الأغذية في جميع مراحل السلسلة الغذائية، وإذ تلاحظ أيضا إنشاء المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي التي يوجد مقرها في أستانا، وإذ تشير إلى القمة البرلمانية العالمية الثانية لمكافحة الجوع وسوء التغذية التي عُقدت في فالبارايسو، شيلي، يومي 15 و 16 حزيران/يونيه 2023،

***وإذ تكرر تأكيد*** الضرورة الملحة لاتخاذ إجراءات لتعزيز الجهود الرامية إلى بناء القدرة على الصمود، لا سيما لأكثر الفئات ضعفا، من خلال الاستثمار في إكساب منظومات الأغذية الزراعية القدرة على الصمود، بما في ذلك الحد من مخاطر الكوارث، وللتوسع في اتباع النهج الاستباقية، ونظم الإنذار والتحرك المبكرين، والتنبؤ، والاستجابات الوقائية والتأهب لحالات الطوارئ، وتحسين التحليلات التنبؤية وتحليلات بيانات المخاطر على مستوى مختلف القطاعات، وتعزيز الرصد المنهجي للمخاطر، والقدرات المتصلة بالإنذار المبكر والتأهب على كل من الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي، ولتعزيز استراتيجيات التكيف بالتنسيق الوثيق مع إدارة مخاطر الكوارث وتحسين تقييمات المخاطر المشتركة واستراتيجيات إدارة المخاطر، والحد من آثار الكوارث الناجمة عن الأخطار الطبيعة أو التي يتسبب فيها الإنسان وتكلفتها من أجل معالجة الآثار السلبية لتغير المناخ في الأمن الغذائي، لا سيما بالنسبة للنساء والشباب وكبار السن والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والأشخاص ذوي الإعاقة، والأسباب الجذرية الأخرى لانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية،

***وإذ تعرب عن القلق*** من أن تغير المناخ يؤثر تأثيرا غير متناسب في الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة، ولا سيما النساء والأطفال، وفي سبل عيشهم، مما سيعرض مئات الملايين من الناس للخطر في نهاية المطاف، ومن أنه، بحلول عام 2050، قد يزداد احتمال التعرض للجوع والتعرض لسوء التغذية لدى الأطفال بنسبة تصل إلى 20 في المائة بسبب تغير المناخ،

***وإذ تكرر تأكيد*** أهمية تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، والاعتراف بحقوق أصحاب الحيازات الصغيرة، وبخاصة النساء، وحمايتها، وإذ تكرر أيضا تأكيد أهمية القيام، في جملة أمور، بدعم تمكين النساء والشباب وصغار المزارعين في الأرياف والمزارعين الأسريين ومربي الماشية والصيادين والعاملين في قطاع الصيد والمجتمعات المحلية والشعوب الأصلية ليكونوا عناصر حيوية في تعزيز التنمية الزراعية والريفية والأمن الغذائي والتغذية، وإذ تعترف بمساهمتهم الأساسية في الاستدامة البيئية والحفاظ على النظم الزراعية من الناحية الجينية والحفاظ على الإنتاجية في أراض تكون حدية في أغلب الحالات،

***وإذ تسلم*** بأن الثروة الحيوانية تساهم بنسبة 40 في المائة من القيمة العالمية للناتج الزراعي وتدعم سبل المعيشة والأمن الغذائي والتغذية لما يناهز 1,3 بليون شخص، وتقر في هذا الصدد بأن هذا القطاع يتيح فرصا للتنمية الزراعية والقضاء على الفقر ولتحقيق مكاسب على مستوى الأمن الغذائي والتغذية، ويتيح فرصة للتوعية بشأن المناخ،

***وإذ تسلم أيضا*** بأن قطاع مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية يدعم سبل المعيشة لحوالي 600 مليون شخص والأمن الغذائي لـ 3,2 بلايين شخص على الصعيد العالمي، وإذ تسلم في هذا الصدد بأن هذا القطاع يتيح فرصا للقضاء على الفقر مع تحسين صحة الأمهات وتغذية الأطفال ونموهم المعرفي،

***وإذ تقر*** بأن برامج وتدابير الحماية الاجتماعية فعالة في الحد من الفقر والجوع بوسائل منها الحد من عمل الأطفال في الزراعة، وتيسير الروابط بين المناطق الريفية والحضرية لإيجاد مصادر دخل بديلة للعمال الزراعيين، وتمكين كبار السن المشتغلين بالزراعة من التقاعد، وتحسين إدارة الموارد الطبيعية، وتيسير الوصول إلى ممارسات التكيف مع المناخ في قطاع الزراعة، والحد من فاقد الأغذية والهدر الغذائي، وجعل الأغذية السليمة والمغذية والأنماط الغذائية الصحية أيسر تكلفة لأولئك الذين يعيشون أوضاعا هشة،

***وإذ تلاحظ*** أهمية المبادرات المتخذة في إطار منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الاحتفال باليوم العالمي للبقول، واليوم العالمي لسمك التونة، ويوم فن الطبخ المستدام، واليوم العالمي للنحل، واليوم العالمي لسلامة الأغذية، ويوم التربة العالمي، واليوم العالمي للأعشاب البحرية، واليوم الدولي للبطاطا، واليوم الدولي للشاي، واليوم الدولي للتوعية بالفاقد والمُهدَر من الأغذية، واليوم الدولي للقضاء على الهدر، واليوم العالمي للتنمية الريفية، والسنة الدولية للإبليات، واليوم الدولي والسنة الدولية للصحة النباتية، والسنة الدولية للفواكه والخضروات، والسنة الدولية للدُّخن، والسنة الدولية للتنمية المستدامة للجبال، 2022، والسنة الدولية للتعاونيات، 2025، والسنة الدولية للمزارعات، 2026، والسنة الدولية للمراعي ورعاة الماشية، 2026، والعقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018–2028، وعقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية (2019–2028)، وعقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية (2021–2030)، التي تهدف جميعها إلى زيادة الوعي العام بالزراعة والأمن الغذائي والفوائد التغذوية ذات الصلة، وفقا لقراري الجمعية العامة 199/53 المؤرخ 15 كانون الأول/ديسمبر 1998 و 185/61 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2006

المتعلقين بإعلان السنوات الدولية وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 67/1980 المؤرخ 25 تموز/يوليه 1980 المتعلق بالسنوات الدولية واحتفالات الذكرى السنوية،

***وإذ تسلم*** بضرورة زيادة الاستثمارات والشراكات العامة والخاصة المسؤولة في قطاع الزراعة، لأغراض منها إيجاد حلول شاملة للجوع ولجميع أشكال سوء التغذية ومكافحتهما والنهوض بالتنمية الريفية والحضرية المستدامة،

***وإذ تلاحظ*** الحاجة الملحة إلى معالجة مسألة فاقد الأغذية والهدر الغذائي في جميع مراحل سلسلة الإمداد بالأغذية، بما في ذلك من خلال التعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين، وأن نسبة الأغذية التي تُفقد عالميا بعد مرحلة الحصاد على مستوى المزارع والنقل والتخزين والبيع بالجملة والتجهيز قُدّرت في عام 2020 بنحو 13,3 في المائة وأن نسبة الهدر الغذائي على مستوى الأسر المعيشية والخدمات الغذائية والبيع بالتجزئة قُدرت بنسبة 17 في المائة في عام 2019، في حين يقدَّر أن ما بين 713 مليون شخص و 757 مليون شخص واجهوا الجوع في العالم في عام 2023 وأنه، من بين الأطفال دون سن الخامسة، كان ما يقدر بنحو 148,1 مليون طفل (22,3 في المائة) يعانون من التقزم وكان 45 مليون (6,8 في المائة) يعانون من الهزال في عام 2022،

***وإذ تشير*** إلى أن أهداف التنمية المستدامة وغاياتها متكاملة وغير قابلة للتجزئة وتحقق التوازن بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وإذ تسلم بأن بلوغ الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة والغايات المترابطة لأهداف أخرى سيكون عاملا حاسما في تحقيق أمور شتى منها القضاء على الجوع وجميع أشكال سوء التغذية،

***وإذ تكرر تأكيد*** التعهد بألا يترك أحد خلف الركب، وتعيد تأكيد إدراكها أن كرامة الإنسان أمر أساسي ورغبتها في أن ترى أهداف التنمية المستدامة وغاياتها تتحقق لما فيه منفعة جميع الأمم والشعوب وشرائح المجتمع كافة، وإذ تجدد التزامها ببذل قصاراها للوصول أولا إلى مَن هم أكثر تأخرا عن الركب،

1 - ***تحيط علما*** بتقرير الأمين العام[33]؛

2 - ***تحث*** الدول الأعضاء وجميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة على تشجيع الأخذ بإجراءات جماعية من أجل التصدي للآثار المتعددة والواسعة الانتشار لجائحة كوفيد-19 والنزاعات وتغير المناخ والكوارث وتدهور التربة وفقدان التنوع البيولوجي على التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية، وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030[34]؛

3 - ***تشير*** إلى الإعلان السياسي الذي اعتمده المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المعقود برعاية الجمعية العامة (مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة)[35]، الذي نُظم في نيويورك في 18 و 19 أيلول/سبتمبر 2023، وتحث على اتخاذ إجراءات في الوقت المناسب لضمان تنفيذه بالكامل؛

(33) A/79/193.

(34) القرار 1/70.

(35) القرار 1/78.

4 - ***ترحب*** بانعقاد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل يومي 22 و 23 أيلول/سبتمبر 2024 في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، وتكرر تأكيد الحاجة إلى تنفيذ الإجراءات الواردة في الميثاق من أجل المستقبل[36] المتصلة بالقضاء على الجوع ووضع حد لانعدام الأمن الغذائي ولجميع أشكال سوء التغذية؛

5 - ***تدعو*** إلى تنفيذ الالتزامات الطوعية التي تعهد بها كل طرف في مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية لعام 2021، وتحيط علما بتشغيل مركز الأمم المتحدة لتنسيق المنظومات الغذائية الذي تستضيفه منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة نيابة عن منظومة الأمم المتحدة وتتطلع إلى عملية تقييم المنجزات في إطار مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية في عام 2025؛

6 - ***تشدد*** على أهمية التعاون الدولي وتعددية الأطراف والتضامن، بما في ذلك توفير التغطية الصحية الشاملة، والحماية الاجتماعية، ونقل التكنولوجيا، بشروط متفق عليها على نحو متبادل، وبناء القدرات، والدعم المالي للتنمية الزراعية المستدامة في البلدان النامية بوصفها أداة هامة لتوفير الأمن الغذائي والتغذية للجميع؛

7 - ***تشير*** إلى قرارها 264/76 المؤرخ 23 أيار/مايو 2022 بشأن حالة الأمن الغذائي العالمي، وتكرر دعوتها المجتمع الدولي إلى أن يقدم دعما عاجلا للبلدان المتضررة من أزمة الأمن الغذائي من خلال اتخاذ إجراءات منسقة، بما في ذلك توفير الإمدادات الغذائية الطارئة، والبرامج الغذائية، والدعم المالي، وزيادة الإنتاج الزراعي وتنويعه، وإلى تشجيع إقامة نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف وقائم على قواعد ومنفتح وغير تمييزي ومنصِف في إطار منظمة التجارة العالمية؛

8 - ***تهيب*** بالمؤسسات المالية الدولية في هذا الصدد أن تتوصل إلى حلول عاجلة وميسورة التكلفة وجيدة التوقيت لدعم البلدان النامية، ولا سيما البلدان المثقلة بالديون، في التصدي لأزمة الأمن الغذائي عن طريق تدابير تشمل على سبيل المثال لا الحصر أن تُيسّر حسبما يكون ملائما إمكانية التخفيف من أعباء الديون والحصول على التمويل الميسّر والمِنح، وتحيط علما مع التقدير بالنافذة المؤقتة لمواجهة الصدمات الغذائية التي أنشأها صندوق النقد الدولي؛

9 - ***تؤكد*** أن الإنتاج الزراعي المستدام والأمن الغذائي والتغذية وسلامة الغذاء تمثل عناصر أساسية للقضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، وتدعو إلى بذل المزيد من الجهود من أجل تعزيز قدرات الإنتاج الزراعي والقدرات الزراعية - الصناعية والإنتاجية والأمن الغذائي في البلدان النامية على نحو مستدام؛

10 - ***تقر*** بأهمية استصلاح الأراضي والغابات والمشاهد الطبيعية البرية والبحرية الأخرى المتدهورة لتحقيق غايات تشمل زيادة الإنتاجية وضمان الأمن الغذائي وتحقيق التنمية المستدامة، وتواصل تشجيع التعاون والشراكات على المستوى الدولي لمعالجة هذه الجهود؛

11 - ***تعرب عن القلق*** من أن العالم لا يمضي حاليا في الطريق الصحيح نحو القضاء على الجوع وجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030، وأن الموارد الطبيعية الشحيحة التي تدار إدارة غير مستدامة، إلى جانب عدم ضمان وتكافؤ حقوق أصحاب الحيازات الصغيرة، تؤثر تأثيرا شديدا على أولئك الذين يعيشون أوضاعا هشة في المناطق الريفية، وأن الآثار الضارة لتغير المناخ، بما في ذلك

(36) القرار 1/79.

الجفاف المستمر والمتكرر، والفيضانات، والظواهر الجوية البالغة الشدة، وتدهور الأراضي، والتحات الساحلي، وتحمض المحيطات، وانكماش الكتل الجليدية الجبلية، وارتفاع مستوى سطح البحار، والتصحر، وفقدان التنوع البيولوجي، وكذلك حالات النزاع وما بعد النزاع، تشكّل تحديات فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتغذية والأمراض غير المعدية المرتبطة بالنمط الغذائي في أماكن كثيرة، مما يحول دون إحراز تقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وأن البلدان التي تمر بأزمات ممتدة معرضة لخطر التخلف عن الركب؛

12 - ***تشدد*** على أن هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة ومنسقة على جميع المستويات لاستعادة الزخم وتسريع الجهود الرامية إلى القضاء على الجوع وجميع أشكال سوء التغذية بالتصدي بشكل شامل لأسبابهما وعواقبهما، ولتشجيع تحسين التغذية وأنماط التغذية الصحية وتعزيز منظومات للأغذية الزراعية أكثر كفاءة واستدامة وشمولا للجميع وأكثر قدرة على الصمود؛

13 - ***تكرر التأكيد*** على أهمية أن تحدد البلدان النامية استراتيجياتها للأمن الغذائي، وعلى أن تحسين الأمن الغذائي والتغذية يشكل تحديا عالميا ومسؤولية من مسؤوليات السياسات الوطنية، وأن أي خطط للتصدي لهذا التحدي في سياق مساعي القضاء على الفقر يتعين وضعها وتصميمها وتولي زمام أمرها وتوجيهها وتشكيلها في إطار وطني بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين على الصعيد الوطني، حسب الاقتضاء، بوصف ذلك عملية لتحقيق الشمول، وتحث الدول الأعضاء، ولا سيما الدول المتضررة، على إيلاء أولوية عالية للأمن الغذائي والتغذية وسلامة الغذاء وتجسيد ذلك في برامجها وميزانياتها الوطنية؛

14 - ***تهيب*** بالمجتمع الدولي أن يواصل دعمه لتنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا وإطار النتائج الخاص به، الذي هو جزء لا يتجزأ من ذلك البرنامج ويقدم توجيهات بشأن تخطيط برامج الاستثمار وتنفيذها، وترحب في هذا الصدد بإنشاء مصرف التنمية الأفريقي مرفقا أفريقياً لإنتاج الأغذية في حالات الطوارئ بقيمة 1,5 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية والقدرة على الصمود في القارة؛

15 - ***تشجع*** الدول الأعضاء على أن تراعي تماما، لدى وضع سياساتها الوطنية، إعلان روما عن التغذية وإطار العمل، الذي يوفر مجموعة من خيارات السياسة العامة والاستراتيجيات الطوعية لتستخدمها الحكومات، حسب الاقتضاء؛

16 - ***تحث*** على زيادة الالتزام السياسي للدول الأعضاء بالقضاء على الجوع وجميع أشكال سوء التغذية، وتكرر تأكيد أهمية عقد العمل من أجل التغذية (2016-2025)[37] ودعوته إلى أمور منها تكثيف تنفيذ الالتزامات الوطنية وزيادة الاستثمارات في مجال التغذية، وتلاحظ في هذا الصدد حركة "تعزيز التغذية" وتشجع الدول الأعضاء على الانخراط في تلك الحركة على الصعيدين العالمي والقطري لتقليص المستوى المتزايد للجوع وجميع أشكال سوء التغذية في العالم، وعلى وجه الخصوص لدى الأطفال، ولا سيما الأطفال دون سن الثانية، والنساء، ولا سيما الحوامل والمرضعات، والشباب؛

17 - ***تشجع*** الدول الأعضاء على تعزيز ما تبذله من جهود من أجل إدماج الأهداف المتعلقة بالتغذية في جميع القطاعات وتتبع الاستثمارات في مجال التغذية، بما في ذلك بالاستعانة بالأدوات

(37) انظر القرار 259/70.

والمؤشرات المتاحة، وتحيط علما بالعملية الجارية التي تقوم بها منظمة الصحة العالمية لاستعراض مؤشر التغطية الصحية الشاملة، وتكرر تأكيد أهمية النظر في إدراج مؤشرٍ لتتبع التغذية؛

18 - ***تشدد*** على ضرورة التصدي لتقزم الأطفال، الذي لا يزال معدله مرتفعا بشكل غير مقبول، حيث كان نحو 148,1 مليون طفل دون سن الخامسة، أو 22 في المائة من هؤلاء الأطفال، يعانون من التقزم في عام 2022، وكذلك هزال الأطفال إذ إن ما لا يقل عن 45 مليون طفل دون سن الخامسة كانوا يعانون من الهزال في عام 2022؛

19 - ***تشجع*** الدول الأعضاء على زيادة الاستثمار في وضع وتنفيذ ورصد وتقييم القوانين والسياسات والبرامج الرامية إلى حماية وتعزيز الرضاعة الطبيعية، بما في ذلك التوعية بها ودعمها، بوسائل منها النُهج والتوعية المتعددة القطاعات، وتيسير الرضاعة الطبيعية للأمهات العاملات؛

20 - ***تحيط علما*** بمؤتمر قمة طوكيو المعني بالتغذية من أجل النمو، الذي عقدته حكومة اليابان في 7 و 8 كانون الأول/ديسمبر 2021، وباتفاق طوكيو بشأن التغذية العالمية من أجل النمو، الذي يتضمن 396 التزاما جديدا تعهد بها 181 من الجهات صاحبة المصلحة لمعالجة سوء التغذية بجميع أشكاله وتتطلع إلى مؤتمر القمة للتغذية من أجل النمو الذي دعت الحكومة الفرنسية إلى عقده في 27 و 28 آذار/مارس 2025؛

21 - ***تؤكد*** الغايات العالمية الست للتغذية التي وضعتها جمعية الصحة العالمية من أجل التصدي لسوء التغذية في العالم بحلول عام 2025 وإطار الرصد المتصل بها؛

22 - ***تشدد*** على ضرورة زيادة الإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية على نحو مستدام على الصعيد العالمي، وتلاحظ في الوقت نفسه تنوع الظروف والنظم الزراعية، بطرق منها تحسين أداء الأسواق والنظم التجارية والعمل على ضمانه وتعزيز التعاون الدولي، وبخاصة لصالح البلدان النامية، وزيادة الاستثمارات والشراكات العامة والخاصة المسؤولة في مجال الزراعة المستدامة، بما في ذلك من خلال النهج المبتكرة، وإدارة الأراضي والموارد الطبيعية والتنمية الريفية والتعاون في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، وتشير إلى أن هذه الاستثمارات والجهود المبذولة من القطاعين العام والخاص لا بد أن يستفيد منها أيضا، حسب الاقتضاء، أصحاب الحيازات الصغيرة المحليون في النظم الملائمة لإدارة المعارف والاتصالات فيما يتعلق بتعزيز الأمن الغذائي وتحسين التغذية والحد من أوجه عدم المساواة؛

23 - ***تسلم*** بضرورة زيادة القدرة على الصمود وزيادة الإنتاجية ومقومات الاستدامة في كل من الإنتاج الغذائي والزراعي في مواجهة تغير المناخ في سياق ارتفاع الطلب على المحاصيل والغذاء، مع مراعاة أهمية ضمان الأمن الغذائي والتغذية والقضاء على الجوع وقابلية نظم الإنتاج الغذائي للتأثر بوجه خاص بالآثار الضارة لتغير المناخ، بما في ذلك حالات الجفاف وندرة المياه والفيضانات، وفقدان التنوع البيولوجي، والعواصف الرملية والترابية، وتدعو إلى بذل مزيد من الجهود على جميع الصعد بما يشمل تقديم التمويل الكافي للتنمية من أجل دعم الممارسات الزراعية المراعية للمناخ، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الإدارة المستدامة للتربة والحراجة الزراعية والإيكولوجيا الزراعية والزراعة الحافظة للموارد وخطط إدارة المياه والبذور المقاومة للجفاف والسيول والتكثيف المستدام والإدارة المستدامة للثروة الحيوانية، وإنشاء واجهات بينية تربط بين العلماء وصناع القرار ومنظمي المشاريع وممولي العلم والتكنولوجيا والابتكار والمزارعين والمستهلكين، وتعزيز هذه الواجهات، وكذلك اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز قدرة من يعيشون

أوضاعا هشة على الصمود وقابلية منظومات الأغذية الزراعية على الصمود، الأمر الذي يمكن أيضا أن تترتب عليه آثار إيجابية على نطاق أوسع، مع التشديد على أن التكيف مع تغير المناخ شاغل وهدف رئيسي لجميع المزارعين ومنتجي الأغذية، ولا سيما صغار المنتجين؛

24 - ***تشدد*** على الحاجة الملحة إلى زيادة القدرة على التكيف وتعزيز القدرة على الصمود والحد من قابلية التأثر بتغير المناخ، وتحث كذلك الدول الأعضاء على مواصلة المشاركة في عمليات تخطيط التكيف وتنفيذ إجراءات التخفيف؛

25 - ***تدعو*** إلى تعزيز منظومات الأغذية الزراعية باتباع نهج شامل للجميع، وتشجيع الممارسات المستدامة القائمة على العلوم والأدلة في مجال الزراعة وإدارة التربة من أجل تحسين استراتيجيات التكيف مع آثار تغير المناخ والقدرة على الصمود في وجهها، بما في ذلك من خلال خدمات النظم الإيكولوجية وحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو مستدام، وتدعو أيضا إلى إدماج الأهداف المتعلقة بالفقر والجوع والأمن الغذائي والتغذية في الخطط الوطنية للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته؛

26 - ***تسلم*** بالحاجة إلى ضمان حصول المزارعين على الأسمدة والبذور، بهدف إقامة صناعة أسمدة مستدامة، وإتاحة الحصول على المنتجات العضوية أو المشتقة من النباتات أو المنتجات الحيوية الأصل لتحسين القدرة الإنتاجية الزراعية واستدامتها، ولا سيما في البلدان النامية، بغية ضمان الأمن الغذائي والتنمية المستدامة؛

27 - ***تسلم أيضا*** بالدور الحاسم الذي يؤديه القطاع الخاص في دعم منظومات للأغذية الزراعية أكثر كفاءة واستدامة وشمولا للجميع وأكثر قدرة على الصمود، وبالإسهام الإيجابي للشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين وبتحسّن نوعيتها باعتبارها وسيلة لإشراك جميع الجهات الفاعلة الرئيسية، وتشدد على ضرورة بذل مزيد من الجهود لتعزيز الشراكات الاستراتيجية مع القطاع الخاص؛

28 - ***تعيد تأكيد*** ضرورة تشجيع وتعزيز ودعم زراعة مستدامة، بما يشمل المحاصيل والغابات ومصائد الأسماك والمواشي وتربية المائيات، تسهم في تحسين الأمن الغذائي وتمكن من القضاء على الجوع وتساعد على درء سوء التغذية وتتوافر فيها مقومات الاستمرار من الناحية الاقتصادية مع حفظ الأراضي والمياه والموارد الجينية النباتية والحيوانية والتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية واستخدامها على نحو مستدام، وتعزيز القدرة على مواجهة تغير المناخ والكوارث الناجمة عن الأخطار الطبيعية أو التي يتسبب فيها الإنسان، وتسلم بضرورة الحفاظ على العمليات الإيكولوجية الطبيعية التي تدعم منظومات الأغذية الزراعية المستدامة والفعالة وتكفل الأمن الغذائي والتغذية، وتؤكد أهمية تعميم حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام في إنتاج الأغذية والزراعة، وتحيط علما بأهمية نظم التراث الزراعي المهمة عالميا ومنهاج تعميم التنوع البيولوجي الذي تروج له منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛

29 - ***تدعو*** إلى زيادة الطموح والاستعجال في إجراءات حماية حياة حيوانات الخدمة وتعزيز الجهود العالمية لضمان إسهام صحة الحيوان والرفق به في التصدي للتحديات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، تمشيا مع قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 1/5 المؤرخ 2 آذار/مارس 2022 المعنون "الصلة

بين رعاية الحيوان والبيئة والتنمية المستدامة"[38]، وتشدد على أهمية نهج الصحة الواحدة وغيره من النهُج الشاملة التي تحقق فوائد متعددة لصحة ورفاه الناس والحيوانات والنباتات والنظم الإيكولوجية؛

30 - ***تقر*** بأهمية الميكنة الزراعية في النظم الزراعية المستدامة، بما في ذلك القدرة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على الصمود، وبالتالي تنفيذ خطة عام 2030؛

31 - ***تعرب عن القلق*** إزاء مقاومة مضادات الميكروبات، بما في ذلك في قطاع الزراعة، وتشجع في هذا الصدد على تنفيذ خطة عمل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بشأن مقاومة مضادات الميكروبات للفترة 2021-2025، التي تدعم قطاعي الأغذية والزراعة في تنفيذ خطة العمل العالمية بشأن مقاومة مضادات الميكروبات[39] التي وضعتها منظمة الصحة العالمية بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان اللتين اعتمدتا الخطة لاحقا، من أجل التقليل إلى أدنى حد من أثر مقاومة مضادات الميكروبات؛

32 - ***تسلم*** بأن منظومات الأغذية الزراعية الأكثر كفاءة واستدامة وشمولا للجميع والأكثر قدرة على الصمود لها دور أساسي في تعزيز الأنماط الغذائية الصحية وتحسين التغذية والوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، وترحب بوضع وتنفيذ سياسات وطنية ترمي إلى القضاء على سوء التغذية بجميع أشكاله وتحويل منظومات الأغذية الزراعية بحيث تتاح للجميع الأنماط الغذائية الغنية بالمغذيات، بما فيها الأنماط الغذائية الصحية التقليدية، مع إعادة التأكيد على وجوب القيام في الوقت نفسه بتعزيز نظم الصحة والمياه والصرف الصحي من أجل القضاء على سوء التغذية؛

33 - ***تدعو*** إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لسد الفجوة بين الجنسين في الحصول على الموارد الإنتاجية في مجال الزراعة، وتلاحظ في الوقت نفسه مع القلق أن الفجوة بين الجنسين لا تزال قائمة فيما يتعلق بكثير من الأصول والمدخلات والخدمات وبناء القدرات، وتشدد على ضرورة بذل وتعزيز الجهود الرامية إلى تقديم الدعم لتمكين جميع النساء والفتيات، ولا سيما النساء الريفيات، لتلبية الاحتياجات الغذائية والتغذوية لهن ولأسرهن، وكفالة تمتعهن بمستويات معيشة ملائمة وعمل لائق وأجر مُجْزٍ، وضمان صحتهن ورفاههن وسلامتهن الشخصية واستفادتهن بالكامل من الأراضي والموارد الطبيعية وإمكانية حصولهن على قروض ميسورةٍ منخفضة التكلفة وطويلة الأجل ووصولهن إلى الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية، مع مراعاة أن انتشار انعدام الأمن الغذائي يعرّض صحة وحياة النساء والأطفال للمخاطر؛

34 - ***تسلم*** بالدور والإسهام المهمين للنساء الريفيات، بمن فيهن صاحبات الحيازات الصغيرة والمزارعات، ونساء الشعوب الأصلية ونساء المجتمعات المحلية، ومعارفهن التقليدية في تعزيز التنمية الزراعية والريفية وتحسين الأمن الغذائي والقضاء على الفقر في الأرياف، وتقر في هذا الصدد بأن زيادة تمكين المرأة لها أثر إيجابي على الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي والأنماط الغذائية والتغذية، وبخاصة تغذية الطفل، وتشدد على أهمية استعراض السياسات والاستراتيجيات الزراعية بما يكفل الاعتراف بالدور الحاسم للمرأة في مجال الأمن الغذائي والتغذية والنظر إليه باعتباره جزءا لا يتجزأ من التدابير القصيرة والطويلة الأجل للتصدي لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية واحتمالات حدوث التقلب المفرط في الأسعار والأزمات

(38) UNEP/EA.5/Res.1.

(39) منظمة الصحة العالمية، الوثيقة WHA68/2015/REC/1، المرفق 3.

الغذائية في البلدان النامية، وكذا الاعتراف بحقوق أصحاب الحيازات الصغيرة، وبخاصة النساء، في الأراضي وحماية تلك الحقوق؛

35 - ***تعيد تأكيد*** الدور البالغ الأهمية للنظم الإيكولوجية البحرية السليمة ومصائد الأسماك المستدامة وتربية المائيات المستدامة في تعزيز الأمن الغذائي وإمكانيات الحصول على الأغذية المأمونة والكافية والمغذية وفي توفير سبل الرزق لملايين الناس، ولا سيما سكان الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتشجع في هذا الصدد على التنفيذ الكامل لبرنامج العمل العالمي بشأن الأمن الغذائي والتغذية في الدول الجزرية الصغيرة النامية الذي أطلق في 4 تموز/يوليه 2017؛

36 - ***تشجع*** الجهود المبذولة على جميع المستويات لوضع تدابير وبرامج لتوفير الحماية الاجتماعية ولتعزيز هذه التدابير والبرامج، بما في ذلك شبكات الأمان الوطنية وبرامج الحماية الوطنية للمحتاجين وللأشخاص الذين يعيشون أوضاعا هشة، مثل برامج تقديم الأغذية والنقود مقابل العمل وبرامج التحويلات النقدية والقسائم وبرامج التغذية المدرسية وبرامج تغذية الأمهات والأطفال، ***وتنوه*** بتلك الجهود، وتؤكد في هذا الصدد أهمية زيادة الاستثمار وبناء القدرات وتطوير النظم من خلال مواءمة التدخلات مع خطط التصدي الوطنية والإقليمية، والاستفادة الكاملة من الآليات المحلية، بما في ذلك الاحتياطيات المحلية والوطنية والإقليمية؛

37 - ***تشجع*** الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والقطاعَ الخاص وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين على النظر في الترويج، حيثما كان ذلك ملائما، للوجبات المدرسية المنتجة محليا بحيث تُشترى الأغذية المقدمة في المدارس وغيرها من مرافق رعاية الأطفال من أصحاب الحيازات الصغيرة و/أو المزارعين الأسريين بغية دعم المجتمعات المحلية وتوفير الفرص التعليمية للطلاب عن طريق خلق طلبٍ منظم على الإنتاج الزراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة المحليين والإسهام في تحقيق نمو اقتصادي مستدام ومنصِف وشامل للجميع وفي إيجاد فرص العمل؛

38 - ***تقر*** بأهمية تنفيذ برامج تغذية مدرسية مأمونة ومغذية وكافية بوصفها إطارا فعالا وميسور التكلفة لإدماج الأطفال والشباب وإنمائهم وإعادة إدماجهم في المدارس، وتحيط علما بعقد القمة العالمية الأولى للتحالف المعني بالوجبات الغذائية المدرسية في باريس يومي 18 و 19 تشرين الأول/أكتوبر 2023، فضلا عن الجهود الأخرى والمبادرات التي تقودها البلدان، مثل المنتدى الأول للتغذية المدرسية لبلدان رابطة الدول المستقلة المعقود في بيشكيك يوم 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، الذي نظم بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة؛

39 - ***تشجع*** الدول الأعضاء على تهيئة بيئات تعزز الصحة والتغذية، بما في ذلك من خلال التثقيف في مجال التغذية في المدارس والمؤسسات التعليمية الأخرى، حسب الاقتضاء، وتوسيع نطاق الإجراءات المجتمعية التي تدعم الأطفال والأسر، من خلال النهوض بصحة الأمهات وممارسات تغذية الرضّع الموصى بها مثل الرضاعة الطبيعية؛

40 - ***تشدد*** على ضرورة ضمان الأمن الغذائي والتغذية للجميع، بمن فيهم النساء والأطفال والشباب وكبار السن والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والأشخاص ذوو الإعاقة والأشخاص الذين يعيشون أوضاعا هشة، بسبل منها تعزيز السياسات الاقتصادية والاجتماعية من أجل التصدي للأثر السلبي للتباطؤ والانكماش الاقتصاديين على الجهود الرامية إلى القضاء على الجوع وجميع أشكال سوء التغذية؛

41 - ***تسلم*** بأهمية دور الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وصغار المزارعين والمزارعين الأسريين ومربي الماشية وصغار الصيادين والعاملين في قطاع صيد الأسماك ومعارفهم ونظمهم التقليدية للإمداد بالبذور، وكذلك بأهمية دور التكنولوجيات الجديدة في الحفاظ على التنوع البيولوجي والاستفادة منه على نحو مستدام وفي العمل على ضمان الأمن الغذائي وتحسين التغذية؛

42 - ***تسلم أيضا*** بأن المنظومات الغذائية للشعوب الأصلية يمكن أن تدعم أنماطا غذائية صحية ومغذية وبأنها مهمة للقضاء على الجوع وسوء التغذية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

43 - ***تشجع*** الدول الأعضاء على دعم خطة العمل الأفريقية للأسمدة وصحة التربة للفترة 2023-2033 وإعلان نيروبي، حيثما أمكن، بزيادة الاستثمار في مبادرة التربة لأفريقيا التي أُطلقت بقيادة أفريقية وبدعم التنسيق من خلال هذه المبادرة؛

44 - ***تشدد*** على أهمية تطوير وتطبيق العلم والتكنولوجيا والابتكار ونظم إدارة المعارف والاتصالات ذات الصلة في ضمان الأمن الغذائي بحلول عام 2030، مع تشجيع التعاون في مجال الابتكار في العلوم والتكنولوجيا الزراعية فيما بين البلدان والحد من الحواجز والقيود التكنولوجية المفروضة على مبادلات التكنولوجيا الفائقة، وتشجع على تطبيق أحدث تكنولوجيات المعلومات والابتكارات الرقمية مثل الإنترنت والنظم النقالة والأرصاد الجوية والبيانات الضخمة والحوسبة السحابية وأكثرها ملاءمة في النظم الزراعية من أجل دعم الجهود التي يبذلها أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعون الأسريون لزيادة قدرتهم على الصمود وإنتاجيتهم وإمكانية وصولهم إلى الأسواق وسلسلة الإمداد بالأغذية وزيادة دخلهم، وإشراكهم في وضع خطط البحث والابتكار مع الحد من الآثار البيئية السلبية، والاستفادة من إمكانات الابتكار لدى المزارعين الأسريين الشباب في ربط المعرفة المحلية بالحلول الجديدة؛

45 - ***تؤكد*** ضرورة تنشيط قطاع الزراعة وتعزيز التنمية الريفية والسعي إلى كفالة الأمن الغذائي والتغذية، وبخاصة في البلدان النامية، بطريقة مستدامة، مما سيسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتؤكد أهمية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتلبية احتياجات المجتمعات المحلية الريفية على نحو أفضل بطرق منها تعزيز إمكانية حصول المنتجين الزراعيين، وبخاصة صغار المنتجين والنساء والشباب والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن ومن يعيشون في أوضاع هشة ومن يعيشون في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع، على الخدمات الائتمانية وغيرها من الخدمات المالية وتعزيز فرص وصولهم إلى الأسواق وضمان حيازتهم للأراضي وتوفير خدمات الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والتعليم والتدريب والمعارف لهم وحصولهم على التكنولوجيات الملائمة الميسورة التكلفة لأغراض منها النهوض بالمحاصيل المحلية، وضمان كفاءة الري وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة وجمع المياه وتخزينها؛

46 - ***تدرك*** أن من المتوقع أن يتضاعف تقريبا عدد السكان الحضريين في العالم بحلول عام 2050، مما يجعل التوسع الحضري أحد المحركات الرئيسية للتحول في القرن الحادي والعشرين، ويؤكد الحاجة المتزايدة إلى اتخاذ إجراءات لمكافحة الجوع وسوء التغذية في صفوف فقراء الحضر عن طريق تعزيز إدماج احتياجات الأمن الغذائي والتغذية لسكان المناطق الحضرية، ولا سيما فقراء الحضر، في التخطيط الحضري وتخطيط الأراضي، وإنهاء الجوع وسوء التغذية، وتعزيز تنسيق سياسات الأمن الغذائي والزراعة المستدامة عبر المناطق الحضرية وشبه الحضرية والمناطق الريفية من أجل تيسير إنتاج الأغذية وتخزينها

ونقلها وتسويقها للمستهلكين بطرق ميسورة التكلفة، والحد من فاقد الأغذية ومنع الهدر الغذائي وإعادة استخدام النفايات الغذائية، وتعزيز تنسيق سياسات الغذاء مع سياسات الطاقة والمياه والصحة والنقل والنفايات وسواها من السياسات في المناطق الحضرية في سبيل زيادة الكفاءة إلى الحد الأقصى وتقليل الهدر إلى الحد الأدنى؛

47 - ***تشجع*** الدول الأعضاء على الاستثمار في البنية التحتية المستدامة لإنتاج الأغذية، وكذلك للحد من الفاقد والمهدر من الأغذية بعد الحصاد، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، بإضافة قيمة إلى المنتجات الغذائية الزراعية وبتثمين الفاقد من الأغذية، وبإدماج استراتيجيات الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية ونُهج الاستهلاك والإنتاج المستدامين في خطط العمل الوطنية والمحلية الأعمّ؛

48 - ***تعيد تأكيد*** ضرورة السعي إلى اتباع نهج شامل ثنائي المسار إزاء الأمن الغذائي والتغذية، يتألف من إجراءات للقيام فورا بالتصدي للجوع ومعالجة النقص في المغذيات الدقيقة بين الفئات الأكثر ضعفا، إلى جانب تنمية الزراعة المستدامة المتوسطة والطويلة الأجل، والأمن الغذائي والتغذية، وبرامج التنمية الريفية للقضاء على الأسباب الجذرية للجوع وجميع أشكال سوء التغذية والفقر، وذلك بسبل منها تنشيط المناطق الريفية لفائدة الشابات والشبان عن طريق إيجاد فرص العمل اللائق للجميع، ومن خلال نظم التثقيف الزراعي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتدريب وتوسيع نطاق البحث والتطوير وتعزيز دور الشباب عن طريق التعليم ومباشرة الأعمال الحرة وفرص الوصول إلى الأسواق والخدمات والتمويل المشترك وبناء القدرات ومنظمات الشباب في المناطق الريفية، وبالإعمال التام للحق في الغذاء الكافي في سياق الأمن الغذائي الوطني؛

49 - ***تعيد أيضا تأكيد*** الحاجة إلى التشجيع على التوسع بقدر كبير في البحوث والابتكارات المتعلقة بالغذاء والتغذية والزراعة، وكذلك التوسع في الخدمات الإرشادية والتدريب والتعليم، وتطوير وتطبيق التكنولوجيات، وفي تمويل هذه الأنشطة، من جميع المصادر، وإلى تحسين الإنتاجية الزراعية وكفاءتها واستدامتها ومنعتها، والنهوض بالأبعاد الثلاثة للاستدامة من أجل تعزيز منظومات الأغذية الزراعية، وإلى تعزيز التنمية وبناء القدرة على الصمود بما يساعد في تحسين عملية التعافي عقب الأزمات، بطرق منها تعزيز العمل الذي يقوم به اتحاد المراكز الدولية للبحوث الزراعية بعد إصلاحه، لزيادة أثره في التنمية ودعم نظم البحث الوطنية والجامعات العامة ومؤسسات البحوث، وتشجيع نقل التكنولوجيا، بشروط متفق عليها على نحو متبادل، والتبادل الطوعي للمعارف والممارسات والبحوث من أجل التكيف مع تغير المناخ وتحسين إمكانية الحصول بشكل منصف على نتائج البحوث والتكنولوجيات بشروط متفق عليها على نحو متبادل على الصعد الوطني والإقليمي والدولي، مع إيلاء الاعتبار الواجب لحفظ الموارد الوراثية واستخدامها المستدام؛

50 - ***تشدد*** على أن إقامة نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف وقائم على قواعد ومنفتح وغير تمييزي ومنصف أمر من شأنه أن ينهض بالزراعة والتنمية الريفية في البلدان النامية وأن يسهم في تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية، وتحث على أن تشجع الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والدولية المشاركةَ الشاملة للمزارعين والصيادين والعاملين في قطاع صيد الأسماك، لا سيما صغار المزارعين، بمن فيهم النساء، والمزارعين الشباب في الأسواق المجتمعية والوطنية والإقليمية والدولية؛

51 - ***تهيب*** بالدول الأعضاء أن تبقي أسواقها الغذائية مفتوحة للحفاظ على تدفق التجارة الدولية في الأغذية والأسمدة، وتشدد على أهمية التصدي للتحديات العالمية القائمة والناشئة، بما في ذلك عن طريق

تيسير التجارة الزراعية وتصحيح ومنع القيود المفروضة على التجارة والتشوهات في الأسواق الزراعية العالمية التي لا تتسق مع قواعد منظمة التجارة العالمية، مثل الإفراط في تكديس الأغذية، وتتطلع إلى مواصلة مفاوضات منظمة التجارة العالمية لإصلاح قواعد التجارة الزراعية، بهدف إحراز تقدم مجد في التصدي لهذه التحديات العالمية في الأجل الطويل في المؤتمر الوزاري الرابع عشر لمنظمة التجارة العالمية؛

52 - ***تقر*** بأن التجارة والإنتاج المحلي يؤديان دورا بالغ الأهمية في تحسين الأمن الغذائي العالمي بجميع أبعاده والنهوض بالتغذية، وتحث الدول الأعضاء، في هذا الصدد، على كفالة اتساق التجارة وما يتصل بها من تدابير مع القواعد والاستثناءات التي وضعتها منظمة التجارة العالمية؛

53 - ***تقر أيضا*** بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة التي أعلنت بالفعل التزاماتها إزاء عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية (2016-2025)، وتهيب بالدول الأعضاء أن تعجِّل بالجهود المبذولة في مجالات العمل الستة لبرنامج عمل العقد، وتشجع جميع أصحاب المصلحة المعنيين على تقديم الدعم الفعال لتنفيذ العقد، بما في ذلك عن طريق إعلان الالتزامات وإنشاء شبكات العمل؛

54 - ***تقر كذلك*** بتنفيذ عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية (2019-2028)، وتشجع في هذا الصدد على التنفيذ الكامل للقرار 239/72، وتحيط علما مع التقدير بخطة العمل العالمية للعقد التي تدعم وضع وتحسين وتنفيذ سياسات عامة بشأن الزراعة الأسرية، بما في ذلك الخطط الوطنية، حسب الاقتضاء، استنادا إلى الحوكمة الفعالة والشاملة للجميع وإلى البيانات الآنية وذات الصلة جغرافيا، بحلول عام 2024، وتحيط علما أيضا بمذكرة الأمين العام التي يحيل بها تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية عن تنفيذ عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية (2019-2028)[40]؛

55 - ***تدعو*** الحكومات إلى تعزيز الجهود الرامية إلى وضع 100 خطة عمل وطنية للزراعة الأسرية بحلول عام 2024 وإلى وضع وتنفيذ أطر سياساتية وتنظيمية تدعم الزراعة الأسرية على نحو ما توخته خطة العمل العالمية للعقد، وتشجع الحكومات ومنظمات المزارعين الأسريين وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين على المشاركة في العقد، وتهيب بمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية إلى مواصلة قيادة جهود تنفيذ العقد، بالتعاون مع المؤسسات الأخرى ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، بوسائل منها النظر في وضع استراتيجية مشتركة لتعبئة الموارد للتوسع في تنفيذ العقد؛

56 - ***تقر*** بأهمية تعزيز العمل الجماعي لأصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين الأسريين، بما في ذلك عن طريق مساعدتهم على تحقيق وفورات الإنتاج الكبير، في سياق القضاء على الفقر والجوع وتحقيق التنمية المستدامة؛

57 - ***تشدد*** على ضرورة مواصلة تعزيز التعاون والتنسيق بين منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية واللجان الإقليمية وجميع كيانات منظومة الأمم المتحدة المعنية الأخرى وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات المالية الدولية والمؤسسات التجارية والاقتصادية الدولية، وفقا لولاية كل منها وأولوياتها الإنمائية الوطنية، من أجل زيادة فعاليتها، وضرورة تعزيز التعاون بين هذه المنظمات ومع المنظمات غير الحكومية

(40) A/78/233.

والقطاعين العام والخاص على دعم وتعزيز الجهود المبذولة من أجل تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي والتغذية؛

58 - ***تقر*** بالإسهام الذي قدمته حتى الآن نظم الإنذار المبكر، وتؤكد أن التغطيةَ بنظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة وإمكانية الحصول عليها ما زالتا غير كافيتين في جميع البلدان، وتشدد على الحاجة العاجلة إلى توسيع نطاق نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة في كل مكان، وخاصة في البلدان النامية، وعلى أن موثوقية هذه النظم واستجابتها الحسنة التوقيت ينبغي أن يتواصل تعزيزهما على الصعد الوطني والإقليمي والدولي، مع التركيز على البلدان المعرضة بوجه خاص للتضرر من صدمات الأسعار وحالات الطوارئ الغذائية، وترحب في هذا الصدد بالتقدم المحرز في إطار دعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى حماية كل فرد على وجه الأرض من خلال التغطية الشاملة بنظم الإنذار المبكر، بما في ذلك من خلال مبادرة نظم الإنذار المبكر للجميع[41]؛

59 - ***تقر أيضا*** بالفوائد المستمدة من التعاون عن طريق تبادل المعلومات المتصلة بالمناخ والطقس ونظم التنبؤ والإنذار المبكر المتعلقة بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف، والحرص في الوقت ذاته على أخذ العواصف الغبارية والرملية في الحسبان أيضا؛

60 - ***تعيد تأكيد*** الدور الهام للجنة الأمن الغذائي العالمي وطابعها الشامل للجميع باعتبارها منتدى حكوميا دوليا رئيسيا تلتقي فيه طائفة واسعة من أصحاب المصلحة للعمل سويا من أجل كفالة الأمن الغذائي والتغذية للجميع، وتشجع البلدان على النهوض باستخدام وتطبيق المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن المنظومات الغذائية والتغذية، التي اعتمدتها اللجنة في عام 2021، لكفالة منظومات غذائية مستدامة تسهم في تعزيز الأنماط الغذائية الصحية وتحسين التغذية؛

61 - ***تعيد أيضا تأكيد*** الالتزام الوارد في صميم خطة عام 2030 بعدم ترك أحد خلف الركب، وتتعهد باتخاذ مزيد من الخطوات الملموسة من أجل دعم الأشخاص الذين يعيشون أوضاعا هشة وأشد البلدان ضعفا والوصول أولا إلى من هم أشد تخلفا عن الركب؛

62 - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثمانين تقريرا عملي المنحى عن تنفيذ هذا القرار، وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثمانين البند المعنون "التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية".

*الجلسة العامة 54*
*19 كانون الأول/ديسمبر 2024*

---

(41) المقرر 2/م أ-27، والمقرر 2/م أ ت-4.